الباب الرابع
التقسيم الاجتماعى والفقر

• النوع والفقر

• لقد تم توجيه الدراسات عن الاختلافات بين الرجل والمرأة فى الفقر من ناحية الخبرة والعمق والامتداد بينهما. وتأثير ذلك يوضح بأن غالبية النساء الفقراء (سواء اللاتى يتقاضين أجوراً زهيدة أو متعطلات عن العمل، أو هن الفقيرات) ذو الأجر القليل أو المعطلة عن العمل) لأزواج أو لآباء من الرجال الذين هم أنفسهم يعملون فى أعمال يتقاضون عنها أجراً جيداً.

• وحتى عندما تكون النساء بمثابة ربات بيوت أو مربيات، ممن يشملهن المشاكل الخاصة التى تنخرط مع نوعهن، وعلى سبيل المثال المشاكل المرتبطة بالمزايا والعيوب داخل العمل، والتى غالباً ما يتم تجاهلها.

• وبصفة عامة.. فإن فقر المرأة لايكون واسع الانتشار وبنسبة كبيرة عما هو عليه الوضع فى الفقر عند الرجل، فهو بعدة طرق مختلفة له من الخبرة الطويلة، ولهذا فإن الإحساس بالمشكلة هنا يختلف نوعاً ما.

• فالفقر هنا يكون عبارة عن أفق سياسى، يمتد لأكثر من السياسات نفسها التى تتبع تجاه النوع (الجنس) أيضاً.

• إن النقص الموجود تجاه عملية تأنيث الفقر يكون بمثابة نظرة غير رشيدة للنوع، من خلال الأبحاث التى أجريت على الفقر وتحليلاته؛ حيث قد تحقق فى النهاية الفشل فى قياسها بدقة، ولايمكن تجاهلها، أو لايتم وضعها فى إطار التطبيق العملى الجاد؛ حيث إن الخبرة المتحصلة على الفقر عند النساء تتماشى مع الاختلافات فى الظروف المحيطة بالمرأة، سواء كانت فقيرة أو معدمة محرومة، وهذه النقطة لازالت مثار جدل علمى وسياسى نحو مناخ سياسى واستراتيجية يجب اتباعها لمقاومة الفقر.

• التوظيف وقلة الدخل

• يعتبر العمل المدفوع الأجر هو المصدر الرئيسى للدخل للغالبية العظمى من الناس فى المجتمع الإنجليزى الحديث، وقد استمر الحال على مدى هذا القرن.

• وهكذا فإن الزيادة فى سوق العمل والأجور قد تأثرت بذلك كثيراً؛ من حيث تدبير الموارد للأفراد والأسر وتأمين تموينهم والتحكم فى تلك الموارد.

• ولم يخل وضع المرأة فى سوق العمل على هذا المنوال من وضعها الوسطى بين الثروة أو الفقر، فقد ثبت بأن وضع المرأة هنا يختلف كثيراً عن وضع الرجل فى هذا الاتجاه.

● وعلى الرغم من النهضة التصنيعية فى إنجلترا؛ حيث كانت المرأة تعمل جنباً إلى جنب مع الرجل، نظراً للنمو السريع فى إنشاء المصانع والطلب الكبير على القوى العاملة المنتجة، فقد ظهر فى القرن التاسع عشر ميل للمساواة بين الرجل والمرأة فى حقوق العمل والأجر. ولم يدم الحال طويلاً على هذا المنوال، فقد ظهرت تشريعات حمائية للمرأة ضد أخطار بعض أنواع الأعمال، مما أوجد - بطريقة غير مباشرة - اتجاهاً غير مشجع على تشغيل المرأة، وتقليل الطلب عليها فى مقابل الطلب على الرجل، أو إعطائها «أجوراً منخفضة» أو «أجوراً عائلية»؛ تكفى لتغطية احتياجات المرأة التى ليس لها عائل وأطفالها.

● ومع تأثير هذه الضغوط.. فقد تم استبعاد عدد كبير من النساء خاصة المتزوجات، من نظام العمل المدفوع الأجر لإجبارهن على الاعتماد على أزواجهن.

● ولم يأت ذلك بالنتيجة المرجوة لإبعاد النساء عن العمل المدفوع الأجر، فقد استمرت كثيراً من النساء فى العمل، وظلت كثيراً من الأسر تعتمد على الأجر العائلى للرجل، الذى لم يكن كافياً لتأمين احتياجاتهم العائلية دون وجود الموارد الإضافية، التى يكون مصدرها النساء.

● ولهذا فإن النقطة الرئيسية عن حالة المرأة عن كونها عاملاً مساعداً ثانويًّا فى سوق العمل، يتعلق أيضاً بصفة أكبر بالتوقعات الأيدلوجية العامة عن المسئولية تجاه العمل المنزلى، والذى يبقى أكثر رسوخاً ضارباً جذوره بقوة فى المجتمع الإنجليزى.

● فقد ظهرت أشكال «العمل المدفوع الأجر» و«غير المدفوع الأجر» للنساء، و«العمل طوال الوقت» و«العمل بعض الوقت»، واعتماد المرأة كليًّا أو جزئيًّا على زوجها فى توفية نفقات الحياة والأسرة.

● وقد أجبرت المرأة المتزوجة بطريقة غير مباشرة بالاعتماد على زوجها لمجابهة الأخطار الكبرى للفقر، كون المرأة قائمة بمفردها على العمل، سواء كمطلقة أو زوجة منفصلة عن زوجها أو غير متزوجة أو أرملة أو كبيرة فى السن تتقاضى معاشاً أو تحت نظام الضمان الاجتماعى؛ مما جعل المرأة تؤثر البقاء فى ظلال الحياة الزوجية عن المعاناة من غائلة الفقر، أو مجابهة كل منهما معاً.

● التكافل الاجتماعى

● تعتمد الإجراءات الحمائية للتكافل الاجتماعى على الدعم، الذى يقدم فى سوق أجور العمل، واستعمال تلك المنافع فى دعم الأجور أو زيادتها.

● ولقد تم تطوير نظام التأمين المعتمد على المنافع فى مطلع القرن العشرين، ففى الحقيقة أن ذلك يعتمد على الدعم الذى تدفعه جهات الأعمال المدفوعة الأجر، والتى تبعد بطريقة مؤثرة غالبية النساء المتزوجات من الإجراءات الحمائية.

● وسواء كن هؤلاء النساء يتقاضين أجراً عن أعمالهن.. فإنهن يعاملن بطريقة مختلفة من ناحية تقاضيهن لأقل دعم واستفادتهن بأقل منافع ممكنة، وبصفة عامة فإن ذلك يمثل حوالى ٨٠٪ من مجموع النساء فيما قبل.

● ولهذا فقد تطور الوضع فى العقدين الأخيرين الماضيين من ناحية مساعدة المرأة، وظهرت جهات للعمالة والتشغيل خاصة بدرجة كبيرة، وكذلك منظمات خاصة للضمان الاجتماعى تقوم بمساعدة المتعطلات عن العمل، والمتعطلين من الرجال، وكبار السن، والأرامل، تتمتع بدعم محلى ودولى، ويقوم بعضها أحياناً بدفع تلك المساعدات للأرامل، اعتماداً على مشاركة أزواجهن قبل وفاتهم فى تلك المنظمات الخاصة، مما لايحملهن معاناة التبعية، ولكن أيضاً يفقد كلاً من الرجل والمرأة هذه المزايا فى الطلاق لكل منهما.

● تكاليف الرعاية

● إن المساعدات الإضافية للمرأة فى سوق العمل ونظام الضمان الاجتماعى يتعلق بالإجراءات التى يتم اتخاذها عن الأدوار، التى يلعبها النوع من خلال العائلات، وبصفة خاصة مسئولية المرأة فى الرعاية عن طريق العمل.

● فإن الأمر يتطلب الحاجة للرعاية فى المجتمع الإنجليزى الحديث؛ فالأطفال الصغار والبالغين والمرضى والعجزة يحتاجون بشدة هذا الاهتمام الشخصى الضرورى.

● ولهذا فقد امتدت مظلة الرعاية للقطاع العام المحدود والقطاع الخاص ذوى التجمعات المجهزة، وأغلبيتها تنفذ تلك الرعاية فى المنازل عن طريق النساء.

● وأكثر من ذلك فإن تقسيم عدم المساواة فى العمل المنزلى قد تمت الموافقة عليه بدرجة كبيرة بين الرجل والمرأة كاتجاه عام.

● التبعية

● إن القلب الرئيسى لوضع المرأة الاجتماعى والاقتصادى على هذا المنوال يعتبر الخط الأكبر فى مجابهة الفقر؛ حيث يكون قد أخذ وضعه كمركز لتبعية المرأة واعتمادها على الرجل من خلال العائلة.

● حيث إنه يمكن للمرأة أن تعتمد على زوجها فى التمتع بالدعم المادى عند استبعادها عن المشاركة الكاملة فى سوق العمل بدرجة كبيرة، وتطبيق أحكام الضمان الاجتماعى عليها.

● وحقًّا فإن تلك الحالة من التجمع تعنى إيجاد منافع تم تجريبها؛ حيث تكون فيها التبعية هنا مؤثرة فى إجبار المرأة على اتباعها.

● ولهذا.. فقد ظلت التبعية المستمرة من السمات الرئيسية للخبرات المختلفة عن الفقر سواء للرجل أو المرأة، ففى الأسرة يوجد حالة من عدم المساواة فى الدخل

الكلى لكلا الوالدين الفقراء، والتبعية والإتكالية، مع العجز الواضح فى التحكم فى الخبرات المتحصلة عن طريق النساء، اللاتى يتوفر لهن الاختلاف والتعمق فى مشكلة الحرمان، ومن ثم فإن محاولة رفض صفة «المواطنة» عن المرأة كنتيجة إضافية للحالة فى الدولة الرأسمالية الحديثة، والتى تمتع بالرفاهية والرخاء، تواجه أى تحدٍ فى رفض «التغيرات الجذرية الراديكالية، المتعلقة بالحياة الشخصية والمدنية للأفراد، والتى تعد واقعاً حياتيًّا اليوم.

• العرقية والفقر

• العرقية والتفرقة للأقلية

• إن أى فهم لتوزيع الفقر وعدم المساواة فى المجتمع يجب أن تجذب الانتباه للزخم الهائل من الأقسام الاجتماعية المميزة بثقافتهم المختلفة.

• ففى المجتمع الإنجليزى الحديث، يرتبط هذا بالاعتراف وتحليل هذا الزخم الهائل من العنصرية والعرقية داخل كيان المجتمع الإنجليزى.

• وعلى نطاق واسع.. فإن المجتمع الحديث فى بريطانيا يكون مجتمعاً عرقيًّا؛ حيث فيه دلائل كبيرة مميزة من السود وغالبية المجتمعات الوافدة الأخرى، والتى لها مزاياها وعيوبها على أساس قواعد نسبية خاصة، ولايمكن الخوض فى شرح هذا الوضع بشدة، فهل هو نتيجة للصدفة، أو لسوء الحظ كما يرى المؤلف ذلك.

• حيث قد أثر ذلك على سوق العمل فى بريطانيا ومركز السود والفئات العرقية الأخرى فيها، وأفضلية المواطنين البيض فى العمل، فقد تأثرت بهم أنماط العمل خصوصاً فى الوقت الحالى؛ إذ أثر ذلك على صغار السود والجنسيات الأخرى المولودين فى بريطانيا، والذين كان آباؤهم من المهاجرين إليها.

• فقد أظهر هذا الوضع مدى تعرض السود لمجابهة الخطر الأكبر من الفقر، وكذلك أيضاً نتيجة للمستويات الأعلى من التبعية فى الحصول على المنافع، ومن بين هؤلاء السود من الهنود والصينيين والباكستانين وأبناء بنجلاديش وبعض الجنسيات الأخرى، الذين لهم رصيد من المزايا والعيوب فى نطاق نظام المنفعة الحادثة لهم أيضاً.

• وهناك قواعد وقوانين تحكم نظام الحياة والعمل للمهاجرين فى بريطانيا، وبالطبع تطبيق نظام المساواة بين كل المهاجرين، فيما عدا هؤلاء القادمين من البلاد التى تتبع دول الاتحاد الأوروبى، فهؤلاء يكونون أحراراً فى السفر بين الدول الأعضاء فى الاتحاد، والذين يتمتعون بالمميزات نفسها فى تلك الدول.

● والمشكلة الكبرى هنا تنبع من مجموعة القواعد المركبة، التى تعمل بها الحكومة فى إيجاد الكفيل المالى الذى تحتاجه الزوجات والأطفال أو العجائز، الذين حضروا مستقلين لبريطانيا، والذين اتخذوا لأنفسهم كفيلاً ماليًّا من بعض الأشخاص الذين يرغبون فى كتابة تعهد على أنفسهم بإعالتهم إذا تطلب الأمر والظروف ذلك.

● وتلك التراكيب العرقية والأوضاع الاجتماعية المترتبة عليها فى المجتمع البريطانى قد أثرت على مستويات الفقر والحرمان، واتباع سياسات دقيقة لمكافحة الفقر بين هذه الفئات من المجتمع.

● وبالطبع فقد نتج عن ذلك حالة من عدم المساواة فى الحقوق والواجبات من ناحية المسكن والصحة والتعليم والحقوق المالية والوظيفية، والإحساس النفسى والاجتماعى للأفراد البيض تجاه الملونين.

● وهناك تشريعات بمحاولات وبحوث لمجابهة تلك الفجوة فى المجتمع الإنجليزى، لتحقيق الاستقرار بين فئاته، وتقليل الخوف من الانعزالية الناتجة عن الضجر العرقى، حتى يمكن المشاركة فى نبذ الفقر ومكافحته بين الفئات الملونة من السكان؛ لتأتى على قدم المساواة فى الشعور بعدم الحرمان والوقوع فى شرك الفاقة.

● الشيخوخة والفقر
● الفقر والتبعية لدى كبار السن

● يعيش كبار السن فى ظروف دخل أقل، وخطورة أكبر لمجابهة الفقر، مما يلاحظ بأن ذلك مرتبط بدقة بمصادر دخلهم القليلة.

● فقد اتضح فى سنة ١٩٩٤ / ١٩٩٥م فى بريطانيا أن كبار السن يستحوذون على نسبة أكبر كثيراً تصل إلى ٥١٪ من الدخل والمنافع، التى يحصلون عليها، بالمقارنة بباقى فئات السكان، والتى تصل إلى ١٣٪ (أبحاث «أوبنهايم» و«هاركر» ١٩٩٦م) (Oppenheim & Harker).

● وهذا الاتجاه الأساسى قد نتج عنه أن كبار السن يعانون من الحرمان فى سوق العمل. ولهذا فإن حالة عدم المساواة والحرمان فى ظروف الإسكان لكبار السن تجعلهم يفضلون أن يعيشوا فى مساكن إيواء خاصة مؤجرة أو حكومية محلية، حيث تكون الظروف السائدة غالباً أكثر فقراً، وتلك الأماكن للإيواء لاتتوافر فيها الظروف المعيشية المناسبة لهم.

● وقد أثبتت البحوث بأن كبار السن يستهلكون نسبة أكبر من الخدمات العامة مثل الصحة والرعاية الإجتماعية، والتى تتعلق بالاحتياج الأكبر للخدمات الأكثر

بين كبار السن، وذلك نتيجة للعجز والضعف، والذى يتزامن أحياناً مع العمر الأكبر.

● ولهذا فكبار السن هنا سوف يحتاجون للمساعدة والمعونة من الغالبية العظمى الموجودة من أفراد عائلاتهم، أو يحتاجون إلى المعونة اللازمة من الجهات الحكومية والخاصة بالمجتمع حتى نهاية حياتهم.

● التقـــاعد

● فى بريطانيا، كما هو الحال فى معظم الدول المتقدمة الأخرى، فإن إيرادات ومكاسب العمل تكون المورد الرئيسى للدخل لمعظم الأسر، وتكون الإيرادات المناسبة هى الطريق لتفادى الفقر.

● وبالنسبة لكبار السن فالإيرادات لاتكون هى الأساس للدخل، ولذا فإن مجابهة مخاطر الفقر لدى كبار السن يجب أن توضع فى الاعتبار. وهذا هو السر فى خصم نسبة من الدخل لتكوين الإيرادات لكبار السن، بالإضافة إلى استبعاد أعمار معينة للأفراد من سوق العمل، نتيجة لاتباع سياسات مصممة للتشجيع أو العقاب أو الإحالة إلى التقاعد من العمل فى سن معينة.

● ومن أجل هذا فإن موضوع الإحالة إلى التقاعد يطبق فقط على العاملين ذوى الأجور المدفوعة، وإذا لم يكن هناك عمل مدفوع الأجر خاصة فيما تم داخل الوطن، فيستمر الدفع لهم بعد التقاعد أو ترك العمل.

● وتنظم قواعد الحصول على معاش التقاعد قوانين وتشريعات منظمة لذلك، تختلف من دولة لدولة أخرى طبقاً لنظمها الاقتصادية والاجتماعية.

● المعـــاش والبنـــية الاجتماعية للتبعية

● يتمتع العاملون الدائمون والمؤقتون بنظام المعاش، الذى هو عبارة عن نظام للضمان الاجتماعى للعاملين يقيهم غائلة البطالة.

● فقد كانت الجمعيات والمنظمات الخاصة تقدم تلك الإعانات للعاملين بتلك المهمة بعد تنظيمها، ثم قامت الحكومة فى سنة ١٩٧٨م بإقامة مشروع حكومى للإعاشة للعاملين سمى (SERPS)، وهو خليط من نظام معاشات التأمين لإمداد الأفراد بمعاشات إضافية طوال فترة حياة عملهم.

● وهذه الحماية الإضافية تطبيق نظامى لكل المشاركين فى هذا النمط من التأمين، ولكن لكى لاتختل الحماية لهم فيتم تزويدهم بمشروعات للتشغيل، يمكن أن تدفع لهم رواتب صغيرة، تخصم جزءاً منها من هذا المعاش الممنوح، وعلى أن يتم استلامه عند بلوغ سن التقاعد المطبق فى الدولة (أبحاث «أتكنسون» (Atkinson) سنة ١٩٩١م).

● وفى الواقع العملى فليس كبار السن فى حاجة إلى رعاية كاملة ومعاشات متزايدة، فإن هناك نسبة ضئيلة فقط من كبار السن هم الذين فى حاجة إلى الرعاية والمعونة المتزايدة، وبقائهم تحت سلطات الاعتماد بصفة دائمة.

● ولكن هناك أكثرية من كبار السن، يكونون قادرين على المشاركة فى المجتمع ببذل جهودهم، بالعمل الدائم أو المؤقت، إذا أتيحت لهم الفرصة لذلك.

● إن الرعاية لبعض كبار السن تمتد لتشمل توفير بعض الأعمال المناسبة لسنهم؛ كى يشعروا بأنهم لازالوا قوة منتجة فى المجتمع، يعملون عملاً إنتاجيًّا مفيداً، يتناسب مع قدراتهم، يفيدون به أنفسهم والمجتمع، ويشعرون بذاتهم، وبأنهم ليسوا عالة على أسرهم، أو عالة على أحد، أو على الحكومة، وأنهم قادرون بعملهم هذا على إفادة أنفسهم ومجتمعهم، ورفع مستوى معيشتهم، ومقاومة الفقر، واتقاء مخاطر العوز والحاجة.

● وهذا الاتجاه بدأ تشجيعه اعتباراً من سنة ١٩٨٠م، ومن أجل هذا قامت الحكومة الإنجليزية بتقليل حدود المعاشات الحكومية، رغبة منها فى دفع القادرين من كبار السن على الحصول والالتحاق والاستمرار فى العمل المناسب لهم، وقد رفع المشاركون فى نظام التأمين المتواصل ودافعو الضرائب شعاراً مفاده (الدفع حيث تذهب طبيعتك من التمويل من معاش الحكومة) اعتباراً من سنة ١٩٨٠م فى إنجلترا.

(The Pay- as- you- go nature of state pension funding).

● العجز والفقر

● تكاليف العجز

● يعتبر تعبير عدم القدرة أو العجز بمثابة مظلة تستعمل لتغطية نطاق واسع من الأحوال الطبيعية والفيزيائية والظروف الاجتماعية، والتى من خلالها يكتسب الناس الخبرة عن الصعاب أو المشاكل فى تقوية حاجتهم، أو المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية.

● وبالطبع فإن أى فقد أو عجز فى الوظائف الطبيعية يمكن أن يمثل مشكلة للناس، الذين لايستطيعون الرؤية، أو السمع، أو المشى، أو كسوة أنفسهم، فيمكن أن يتم تعليمهم كيف يكيفون ويأقلمون قدراتهم المحدودة؛ للتغلب على تلك العقبات والصعاب التى تجابههم فى حياتهم.

● إن الظروف الفيزيائية الضرورية لاتقود بالضرورة إلى المشاكل الاجتماعية أو الحرمان الاجتماعى، بل ينتج عنها التأثير على المشاركة الكاملة فى المجتمع، فإن

عدم مشاركتهم ستؤدى إلى الفقر والحرمان، حيث إن الحاجة للبقاء داخل أنماط يفهم منها «وجود القدرة» وعدم الاحتياج للمعونة، ستؤدى إلى استبعاد مفهوم عدم القدرة لهؤلاء الناس بطريقة مباشرة، ممايجعل لهذا الإحساس المزايا الكثيرة أكثر من الإحساس بالعجز نفسه، والذى هو القلب المحرك فى الحرمان نتيجة ممارسة العجز، وفى الوقت نفسه يكون ذا خطورة كبيرة من الفقر.

● إن الفقر لايكون مجرد توظيف للدخل النقدى المنخفض والخلل المالى، حيث توجد أيضاً ملامح كبرى للحرمان والعوز والفاقة، التى تؤثر على الناس بطريقة غير مناسبة طبقاً للعجز الحادث لهم.

● ولقد درس «تاونسند» (Townsend) سنة ١٩٧٩م مقدار ما يعانيه الناس من عدم القدرة الحادثة للفقراء من ناحية الأحوال المعيشية وظروف الإسكان، والتى تكون أقل نسبياً عن المستوى المعتاد.

● هناك تلازم كلى بين عدم القدرة ووجود الأمراض الصحية كسبب وعمومية.

● إن المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية وشغل وقت الفراغ يجب أن تكون واردة لاختزال حدود الإحساس بالحرمان، حتى يمكن إيجاد تكيف بين حياة الناس والعجز فى القدرة الجسدية لبعضهم.

● الحرمان من العمل

● إن الحرمان من سوق العمل يعنى الحرمان من استلام الأجور، والتى هى المصدر الرئيسى للدخل فى المجتمعات الصناعية الحديثة، وهو الوسيلة الرئيسية لتفادى الفقر، حيث إن غير القادرين والعاجزين يكابدون للحصول على المنافع كمصدر للدخل، وهو اتجاه عام يتصل بالحرمان من العمل بطريقة مباشرة.

● إن هناك ٥٠٪ من الناس ذوى العجز يصلون لعمر التقاعد، ويكون الحرمان من العمل كوظيفة دليل على العجز أكثر من التعبير عن مستوى العمر.

● ونظراً لأن الأصغر فى السن يعدون كدليل له اعتباره فى حالة العجز وعدم القدرة، حيث يعانون من البطالة وعدم وجود نشاط لهم دون بقية السكان.

● إن الذين يعانون من العجز يظلون فى مستوى منخفض، بوظائف منخفضة الأجور، ومستبعدين من سوق العمل كذلك. وهذا الحرمان لايمنعهم فقط من تسلم المنافع المادية كأجور لها اعتبارها، تؤثر بطريقة غير مباشرة على المزايا المهمة المتزايدة للعمالة كنموذج للمنافع المتعددة، والمعاشات الوظيفية، والتأمين، والمشاركة فى مشروع التأمين الحكومى.

● وتكون النتيجة لهذا الحرمان تحميل سوق العمل بالعيوب الناتجة من محيط العمالة داخل محيط المعونة المتاحة فى حالة التقاعد، أو الفترات الأخرى للبطالة.

obeikandl.com

● وبذلك يكون غير القادرين والعجزة أكثر تقبلاً لتسلم الدخول الأقل وتحمل المخاطر الأكبر فى مجابهة الفقر.

● المنافع والتبعية

● على الرغم من التطور الحادث على مدى العقدين الأخيرين الماضيين.. فإن عدداً من المنافع الجديدة للناس ذوى العجز قد أصبحت متواجدة، فإن حماية الأمن الاجتماعى لايمنع العدد الأكبر من غير القادرين من التغلب على حياة الفقر والحصول على المنافع.

● ويتطلب الأمر الاستمرار فى البرامج الإصلاحية الراديكالية الجذرية للحصول على المنافع لهؤلاء العجزة وغير القادرين، وبصفة عامة التحكم فى الدخل المقارن للعجزة لتكفى كل الناس العاجزين، ومن ثم يجب أن تمتد مزايا المنافع الأكثر لتزويدهم بالفرص الحقيقية للعمالة والخدمات فى العمل وفى المنزل؛ ليسمح للناس بتأمين أنفسهم كى يعملوا على انتشال أنفسهم من حالة العجز، وربما الفقر أيضاً، أكثر من كونهم مشاركين بالكامل فى المجتمع بحرية.

● وتلك المشكلة لايتأثر بها الناس بمجرد كونهم يعانون العجز وعدم القدرة فيمكن زيارتهم فى منازلهم لرعايتهم، وإيجاد حلول ممكنة لهم أيضاً ليتمكنوا من أداء دورهم فى المجتمع.

● الفقر والمهتمين بشئون الفقر

● اعتباراً من سنة ١٩٨٠م يقوم مكتب مسح وحصر السكان فى بريطانيا بتغطية المجال الواسع لمعرفة العدد الكلى للمعاقين والعجزة من الناحية الطبية والعقلية لإمكان تقسيمهم إلى فئات وتنظيمهم وتعليمهم لإمكان جعلهم قادرين على إنجاز عمل ما؛ بحيث يبعدهم عن الحاجة للمساعدات ويدخلهم فى مجال العمل المنتج.

● ولهذا فهناك عدد كبير من الناس يعانون من العجز، ويحتاجون إلى وسائل المساعدة؛ لكى تؤدى أعضاؤهم الجسمية وظائفها الأساسية بطريقة أكثر سلامة.

● ولقد تيسرت لكثير من المنظمات والمؤسسات الخاصة برعاية المعاقين تحقيق هذا الهدف، وتوفير الرعاية المناسبة والعمل المنتج المناسب للمعاقين فى حدود إمكانياتهم المتاحة؛ لمجابهة أخطار الفقر والحرمان وزيادة دخلهم وتوفير حياة كريمة لهم ولأسرهم.

● إن مجابهة الصعاب بالعمل المنتج الجاد والخلاق أهم من توفير مصدر مادى لحلها، وأهم من المشكلة نفسها، لبناء الإنسان السوى النفس والكريم الدخل.

● الحرمان المتولد عن العجز

● يعتبر العجز أساساً جذريًا يشار إليه فى معظم المشاكل المتألقة مع عدم القدرة، حيث إن العجز يخلق، ويعاد خلقه عن طريق الفشل فى تخطيط سياسة اجتماعية

طيبة وطبيعية، تحقق وتضع فى الحسبان الاحتياجات العملية المجدبة عن طريق الناس تجاه العجز.

● إن الفقر والتبعية يتعاونان مع العجز بصفة عامة، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فى فشل الاستجابة المباشرة لتلك الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الناس، والتأثير السلبى لذلك يستطيع أن يمنع الناس العجزة عن تأمين أنفسهم، من خلال الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المتسع للمجتمع.

obeikandl.com